الليبرالية الجديدة بين التيارين المحافظ والتقدمي

المادة : الفكر السياسي الغربي المعاصر
المرحلة : الرابعة
مدرس المادة : أ.م.د. طلال حامد خليل

ان التقدم الذي احرزته الاشتراكية بعد الحرب العالمية الاولى وبعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ وتحويل روسيا القيصرية من دولة رأسمالية الى دولة اشتراكية وتمدد الشيوعية الى دول اوربية اخرى ، دعا المفكرين الليبراليين الى ضرورة اعادة النظر في الليبرالية وضرورة ان تواكب التطورات التي فرزها الواقع الدولي الجديد ، اذ سادت عدة اتجاهات التي ترى ضرورة الابتعاد عن ليبرالية القرن الثامن عشر ومقولتها الاساس في (دعه يعمل دعه يمر) ، الا ان عدد من الكفرين الليبراليين وخاصة في فرنسا وانكلترا كانوا من اشد المتمسكين بالليبرالية الخالصة ، ويرون ان اية محاولة لإعادة تدخل الدولة يعني القضاء على كل انجازات التطور الاقتصادي الذي احرزته هذه الدول ، لذا كان على المفكرين الليبراليين عقد ندوة لتدارس الواقع الجديد وحماية الفكر الليبرالي من الافكار المضادة .

اجتمع قادة الفكر الليبرالي في باريس عام ١٩٣٨ في ندوة فكرية اطلق عليها ندوة (والتر ليبمان)([1]) وتم فيها وضع الملامح المشتركة لليبرالية الجديدة التي تحددت في نقاط اربع هي :-

١- ان الليبرالية الجديدة تسلم بان ميكانيكية الاسعار في السوق الحرة هي وحدها التي تسمح بالحصول على افضل استخدام ممكن لوسائل الانتاج واقصى اسباع لحاجات الانسان .
٢- ان الدولة مسئولة عن وضع وتحديد النظام القانوني الذي يكون اطارا للتطور الاقتصادي الحر .
٣- احلال غايات اجتماعية محل الاهداف الاقتصادية .
٤- اقتطاع جزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك لتامين متطلبات الغايات الاجتماعية .

[1]) صحفي أمريكي ولد عام ١٨٨٩ وتوفي عام ١٩٧٤ اكتسب شهرة عالمية بوصفه كاتبًا سياسيًا وفيلسوفًا. وقد اشتهر بأسلوبه الواضح في الكتابة، والذي يعكس عمق تفكيره. عبَّر ليبمان في كتابته عن اعتقاده أنه لا يمكن أن يقوم مجتمع متحضِّر دون أن يُعْمِل الناس العقل بدلاً من المشاعر المتقلبة في سلوكياتهم .قام ليبمان طوال الفترة من عام ١٩٣١م حتى عام ١٩٦٧م بكتابة عمود في جريدة نيويورك هيرالد تريبيون تحت عنوان اليوم وغدًا . وقد آل الأمر بهذا العمود إلى أن صار يُنشر في أكثر من ٢٠٠ صحيفة. وفي عام ١٩٦٢م فاز ليبمان بجائزة بوليتزر عن التقارير الصحفية الدولية. حظي ليبمان بتقدير بوليتزر الخاص عن مقالاته التحليلية حول الشؤون القومية والدولية.
وُلد ليبمان في مدينة نيويورك، وتخرج في جامعة هارفارد عام ١٩١٠م.

لقد اختلف مظهر الدولة في ضوء الملامح اعلاه فلم تعد الدلة الخجولة الحارسة ولا الدولة المفترسة الاستبدادية المطلقة التي تلغي الحقوق والحريات ، انها دولة ذات دور ملحوظ قائم على احترام حقوق الافراد وستكون شريكا وليس خصما ، محفزا وليس سيدا صاحب سيادة يكتفي بإصدار الاوامر لأنها ستعرف متى وكيف تقيد نفسها وتقف عند حدودها كدولة قوية لكنها مكرسة لخدمة الفرد الحر ، وقد ساد اعتقاد لدى بعض المفكرين بان على الدولة ان تتدخل بالمجالات الاقتصادية لتمنع الغش والاحتكار وتنظم عمل والية السوق الحر ، وكان قسم اخر يرى بان هذا التدخل سيقضي على الفكر الليبرالي ويمهد للجماعية ومن ثم الاشتراكية التي كانوا يتخوفون من وصولها الى اوربا الغربية وانظمتها السياسية والاقتصادية .

اسهم ما تقدم بظهور تيارين هما تيار الليبرالية المحافظة الجديدة وتيار الليبرالية التقدمية ، وسنعرض في ادناه اهم الافكار التي سادت في التيارين .

١- الاتجاه الليبرالي المحافظ الجديد :-

مثل هذا التيار والتر ليبمان الذي وضع الليبرالية التقليدية القائمة على دعه يعمل دعه يمر موضع الاتهام ، معللا ذلك بالتطور الذي حصل في الواقع السياسي والاقتصادي ، اذ ان عالم القرن الثامن عشر لم يعد بالإمكان استحضاره بقيمه وعقائده الفكرية في القرن العشرين ، الا انه لم يتخلى عن الليبرالية كليا لأنه كان يرى بان تدخل الدولة بالية غير محسوبة سيؤدي الى تعريض الديمقراطية للخطر دون ان ذلك مبررا لهيمنة المصالح الرأسمالية العملاقة ، بل ضمان صحة السوق وحرية النشاط المتبادل وبالشكل الذي يضمن المساواة في الفرص التي في نظره اساس الديمقراطية ، اي ضرورة العيش في مجتمع يمنح الفرد المكان ويحافظ على تماسك المجتمع .

يرى ليبمان بان على الافراد عدم التسليم والخضوع للدولة في صورتها الاولى التي كانت تتخذ من الشعارات الدينية او القومية عامل مهما لشرعية نفوذها وبقائها ، وان الايمان الحقيقي في نظره هو القدرة على مقارعة الظلم وعدم خضوع الافراد وتحررهم من اي قوة على الارض ، ويؤكد بان ذلك يتم من خلال الايمان الثابت والاعتقاد المحصن اللذان يستطيع اي فرد الوصول اليهما لمقاومة اي سلطة تتعدى او تبين بانها الراعي للأيمان محاولة فرض جماعية امتثالية تحرم الفرد والمجتمع من حريته .

وعند السؤال عن شكل نظام الحكم للدولة يجيب ليبمان بانها دولة ديمقراطية ، قائمة على اساس انتخابي ينتهي الى فرز اكثرية واقلية ، ويرى ان شرعية الديمقراطية تنتج من العلاقة التي ينبغي ان تسود بينهما ، اذ حدد ان ارادة الشعب صاحب السيادة تنطلق من منطلقين :-

الاول : ان مقولة ان الشعب هو صاحب السيادة الكاملة ولديه الكفاءة لحل معظم المشاكل والازمات الصعبة هي مقولة مبالغ فيها .

الثاني : ان الديمقراطية الشرعية ستجد الحل عندما تستطيع الارادتان الاغلبية والاقلية ان تعملا سوية الامر الذي يقتضي :-

١- ان تكون الاغلبية التي تملك السلطة فعالة وحقيقية وليست مزيفة ومهددة بالانحدار الى الاقلية .
٢- ان تكون الاقلية حقيقية ومعبرة عن راي عام وغير مهددة بالزوال وليست مجرد مجموعات مصالح تنتهي بانتهاء المصلحة التي جمعنهم .
٣- ان تكون لدى الارادتان مصداقية الاخلاق السياسية من خلال الاحترام المتبادل بين الحاكمين والمحكومين .
٤- الاعتراف بحقوق وحريات الناس والاقرار بان كل واحد منهم يمثل شخصا معنويا .

ان تقوية السلطة التنفيذية في نظر ليبمان والتي يقع على عاتقها مهمة تعيين واقتراح الاجراءات التي تتولى السلطة التشريعية مهمة الموافقة عليها او رفضها ، يؤدي الى منح الحكومات شيء من الحيوية ووقاية للحرية والديمقراطية ، ويؤكد ليبمان على الدور الذي يضطلع به القانون الذي يعرفه (بانه اكتشاف متواصل يقوم به الناس وهم يحملون انفسهم على التحضر) ، وتتجسد قيمة القانون واهميته في قدرته على منع الجميع من التصرف بتعسف ، ان القانون اساس الحرية واساس وحدة المجتمع لان كل ما في النظام الاجتماعي تحت رقابته ، فصفة الملكية نتاج قانوني ، والعقود ادوات قانونية ، والشركات من خلق القانون ، فكل ملكية وعقد وشركة لا توجد الا بوجود حقوق وضمانات قانونية تضمن وجودها وتطبيقها من خلال سلطة الدولة .

ان تغيير القوانين نابع من تغير الظروف فالقانون بالنسبة لليبمان حجر الزاوية في النظام الليبرالي الجديد والضامن الحقيقي للحرية وتماسك المجتمع التي تتجاوز النزعة الجماعية (الافكار الاشتراكية) بوصفها نزعة استبدادية بالدرجة الاولى .

٢- التيار الليبرالي التقدمي الجديد :-

كانت بداية القرن العشرين وما صاحبه من احداث دولية ، ايذانا لظهور قطاع من الليبراليين الجدد الذين شككوا في كل شيء في الميادين السياسية والاقتصادية والتاريخ والمجتمع والادب والدين ، وخاضا حربا ضد الفردية والتنافس وعدم المساواة ، وهاجموا مسالة التعايش بين الفقر والغنى ، بين الفقر والتقدم الحاصل في المجتمع ، اذ رأوا بان التقدم الذي حصل والارتفاع في معدلات النمو كانت تكلفته بالمقابل انتشار واتساع اعداد الفقراء ، الامر الذي ينذر بكارثة وعلى كل المستويات اذا برز الحسد الاجتماعي وثار الفقراء على الاغنياء فستتحطم عندها كل عناوين التطور والتقدم التي كسبها المجتمع في ظل الليبرالية التقليدية .

ان ما تقدم كان بفعل الافكار الاشتراكية والخوف من وصولها الى الشعوب الاوربية الرأسمالية ومن اهم المفكرين الاتي :-

أ- هربرت كرولي ١٨٦٩-١٩٣٠ : وضع في كتابه (وعد الحياة الامريكية) الصادر عام ١٩٠٩ برنامجا اسماه (القومية الجديدة) اكد فيه على ضرورة قيام الحكومة بمنح مزايا خاصة لبعض الجماعات لان تركها يضع الضعفاء تحت رحمة الاقوياء ، فضلا عن تأكيده على ضرورة انسجام سياسة المصالح والشركات الكبرى مع المصلحة الوطنية العليا للدولة ، اذ يتطلب الامر حكومة قوية قادرة على تحديد المصلحة العليا للدولة وتوجيهها للصالح العام من خلال منتظم خاص بالرقابة الاقتصادية يكون مصحوبا بتوزيع المزايا من اجل خدمة المصلحة العامة .

ب- ودرو ولسن ١٨٥٦-١٩٢٤ :كانت افكار ولسن مقاربة لأفكار هربرت كرولي ، اقترح على المواطنين الامريكيين بعد صعوده الى رئاسة امريكا برنامجا اسماه (الحرية الجديدة) باسهم من المحامي الامريكي (لويس براندس ١٨٥٦-١٩٤١) والذي كان من المدافعين عن مصالح المواطنين ضد تجاوزات الشركات الكبرى ، وتأييده للمشاريع الصغيرة ومعارضته للاحتكارات التي ينبغي ان تكون تحت رقابة الدولة ومحاسبتها ، اكد البرنامج على جملة امور اهمها :-

اولا – تحطيم كل الاحتكارات لعدم تولدها من المنافسة الاقتصادية ، بل من الامتيازات التي كانت تحصل عليها من خلال التركيز الاقتصادي وعدم تدخل الدولة .

ثانيا – كرامة وقيمة الفرد وحقه بالحرية وضرورة ان تكون الحكومة على قدر كاف من الاقتدار لضمان التنافس الحر .

ثالثا – ضرورة وجود رقابة وتدخل تشريعي على الامتيازات الخاصة .

رابعا – استنكار الدور المبالغ فيه للرأسماليين الصناعيين في الميدان السياسي وضرورة اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية واخضاعهم للرقابة الشعبية من خلال الاعلام الحر الذي يعمل لصالح كل المواطنين .

خامسا- وضع جهاز السلطة السياسية بيد الشعب ليستعيد الاخير ما فقده من حقه في الاختيار الحر في ميدان ادارة شؤونه الخاصة .

سادسا – نقل الشعور بمعاناة الضعفاء من قبل الاقوياء من السياسة الداخلية الى السياسة الخارجية ، وهو ما عكسته النقاط الاربع عشر القاضية بحق الشعوب في تقرير المصير والمساواة الدولية والتي عرفت بمبادئ ولسن .

سابعا – ان الديمقراطية كنظام تضمن المساواة بين الناس والامم وتضمن الحرية في ظل قانون وطني عادل .